



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية  
Iraqi Journal For  
Economic Sciences



ISSN : 1812-8742

ISSE ONLIN : 2791-092X

Arcif : 0.375

## The impact of the lack of integration of fiscal and monetary policies on domestic debt in Iraq for the period 2004-2023

### تأثير عدم تكامل السياستين المالية والنقدية على الدين الداخلي في العراق للمدة 2004-2023

م.د. احمد حامد جمعة هذال

Dr-Ahmed hamid jumaah hathal  
drahmedmms29@Uomustansiriyah.edu.iq  
كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

#### Abstract

This study aims to analyse the relationship between fiscal and monetary policy during the period from 2004 to 2023, focusing on the extent of their integration and their impact on domestic debt and monetary stability. The analysis is based on annual fiscal and monetary data to understand the dynamics of economic changes throughout this period. The findings indicate that the relationship between fiscal and monetary policies was not sustainably integrated. Certain periods, such as 2004–2007 and 2016–2019, witnessed positive coordination that led to economic stability, while other periods, such as 2012–2015 and 2020–2023, experienced clear imbalances. The study also revealed that domestic debt levels significantly increased during periods of declining government revenues, rising from 6.1 trillion in 2004 to 70.5 trillion in 2023, reflecting a growing reliance on domestic borrowing to finance deficits. In contrast, foreign reserves rose from 10.1 trillion in 2004 to 145.2 trillion in 2023, contributing to the stability of the official currency market. The study concludes that achieving a better balance between fiscal and monetary policy requires structural fiscal reforms, including reducing dependence on domestic debt, diversifying government revenue sources, and strengthening the independence of the central bank to limit indirect monetary financing. The study also recommends developing the local bond market, improving public spending efficiency, and enhancing foreign reserves as a means to support monetary stability, thereby contributing to long-term fiscal sustainability and reducing the risks of inflation and monetary volatility.

**Keywords: Integration of policies – Internal debt – Sustainability.**

#### المستخلص

تهدف هذه البحث إلى تحليل العلاقة بين السياسة المالية والنقدية في المدة الممتدة من 2004 إلى 2023، مع التركيز على مدى تكاملهما وتأثيرهما على الدين الداخلي والاستقرار النقدي، وقد تم الاعتماد على تحليل البيانات

المالية والنقدية السنوية، بهدف فهم ديناميكيات التغيرات الاقتصادية خلال هذه المدة، وأظهرت النتائج أن العلاقة بين السياستين المالية والنقدية كانت غير متكاملة بشكل مستدام، حيث شهدت بعض الفترات، مثل 2004-2007 و2016-2019، تنسيقاً إيجابياً أدى إلى استقرار الاقتصاد، بينما شهدت فترات أخرى، مثل 2012-2015 و2020-2023، اختلالات واضحة، كما كشفت البحث أن مستويات الدين الداخلي شهدت زيادات كبيرة خلال الفترات التي انخفضت فيها الإيرادات الحكومية، حيث ارتفع من 6.1 تريليون في 2004 إلى 70.5 تريليون في 2023، مما يعكس اعتماداً متزايداً على الاقتراض الداخلي لتمويل العجز، وفي المقابل ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية من 10.1 تريليون في 2004 إلى 145.2 تريليون في 2023، مما ساعد في دعم استقرار السوق الرسمي للعملة، وخلصت البحث إلى أن تحقيق توازن أفضل بين السياسة المالية والنقدية يتطلب إصلاحات مالية هيكلية، تشمل تقليل الاعتماد على الدين الداخلي، وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية، وتعزيز استقلالية البنك المركزي للحد من التمويل النقدي غير المباشر، كما أوصت البحث بتطوير سوق السندات المحلية، وتحسين كفاءة الانفاق الحكومي، وتعزيز الاحتياطيات الأجنبية كوسيلة لدعم الاستقرار النقدي، بما يساهم في تحقيق استدامة مالية على المدى الطويل وتقليل مخاطر التضخم والتقلبات النقدية.

### الكلمات المفتاحية: تكامل السياستين - الدين الداخلي - الاستدامة.

## المقدمة

يعد التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام، فالسياسة المالية التي تشمل الإنفاق الحكومي والإيراد الحكومي، تؤثر بشكل مباشر على مستوى الدين العام والاستدامة المالية، بينما تتحكم السياسة النقدية في عرض النقد، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف، مما يحدد مستوى التضخم والاستقرار النقدي، وخلال المدة 2004-2023، شهد الاقتصاد تقلبات كبيرة ناتجة عن تفاعل هاتين السياستين مع الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث انعكس ذلك على مستويات الدين الداخلي، تمويل البنك المركزي للحكومة، الاحتياطيات الأجنبية، وأسعار الصرف، مما جعل من الضروري بحث مدى تكامل هاتين السياستين وأثرهما على استدامة المالية العامة. وتهدف هذه البحث إلى تقديم تحليل شامل ودقيق للبيانات المالية والنقدية خلال المدة المذكورة، مع التركيز على فهم العوامل التي ساهمت في تغيرات هذه المتغيرات الاقتصادية، ومدى تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي، كما تسعى إلى تقييم دور كل من السياسة المالية والنقدية في إدارة التحديات الاقتصادية، وتسلط الضوء على الأثر المباشر وغير المباشر لهذه السياستين على مستويات الدين الداخلي والاستقرار النقدي.

**أولاً: مشكلة البحث :** تكمن مشكلة البحث في تحليل مدى التنسيق أو عدمه بين السياسة المالية والنقدية على استدامة الدين الداخلي والاستقرار، حيث أن ضعف التنسيق بين السياستين قد يؤدي إلى تراكم الدين العام، ارتفاع التضخم، تآكل الاحتياطيات الأجنبية، واضطراب سعر الصرف، مما يزيد من المخاطر الاقتصادية ويحد من قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، لذلك تسعى البحث إلى فهم العلاقة بين الإنفاق الحكومي، الإيرادات، آليات تمويل العجز، والسياستين النقدية والمالية، ومدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، لتحديد مدى انسجام السياستين وتأثير ذلك على النمو والاستدامة المالية.

**ثانياً: فرضيات البحث :** نفترض البحث أن عدم تكامل السياسة المالية والنقدية يؤدي إلى تفاقم الدين الداخلي، وارتفاع العجز المالي، واضطراب الاستقرار النقدي، حيث يؤدي التوسع المالي غير المنضبط إلى زيادة الاقتراض الداخلي، بينما يؤدي التمويل النقدي إلى ارتفاع التضخم، مما يضعف الاحتياطيات الأجنبية ويزيد الفجوة بين السعر الرسمي والموازي بسبب ضخامة الانفاق الحكومي المولد للاستيرادات غير المنضبطة

### ثالثاً: أهداف البحث

1. التركيز على التنسيق في اوقات الازمات المالية والنفطية وتأثيرها على الدين الداخلي.

2. تحليل التطورات الاقتصادية في العراق خلال المدة 2004-2023.  
3. بحث مؤشرات السياستين المالية والنقدية والتحديات الهيكلية الناتجة عن الاعتماد على القطاع النفطي.  
**رابعاً: أهمية البحث:** تكتسب هذه البحث أهميتها من تحليلها للعلاقة بين السياسة المالية والنقدية وتأثيرها على الدين الداخلي والاستقرار النقدي، مما يساهم في تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية تحقيق الاستدامة المالية، وتقليل مخاطر التضخم، وتعزيز استقرار العملة، خصوصاً في الاقتصادات المعتمدة على الإيرادات النفطية.  
**خامساً: حدود البحث:** تمتد هذه البحث زمنياً: من العام 2004 الى العام 2023، اما مكانياً: فتشمل الاقتصاد العراقي.

**سادساً: منهجية البحث:** تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل البيانات المتعلقة بالاقتصاد العراقي، والمنهج التحليلي لبحث تأثير السياستين المالية والنقدية على المؤشرات الاقتصادية.  
**سابعاً: مصادر البيانات:** التقارير الحكومية الصادرة من (وزارة المالية العراقية، البنك المركزي العراقي، وزارة التخطيط العراقية)

**ثامناً: هيكلية البحث:** لتحقيق اهداف وفرضيات هذه البحث فقد تناولت ثلاثة محاور، تناول المحور الاول التأسيس النظري ومراجعة الادبيات، اما المحور الثاني فتناول تحليل هيكل الاقتصاد العراقي، اما المحور الثالث فقد تناول مؤشرات التكامل بين السياستين المالية والنقدية وديناميكية الدين الداخلي، واخيراً ختمت البحث بالتوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

### المحور الاول: التأسيس النظري للبحث ومراجعة الادبيات

#### 1.1.1- السياسة المالية، المفهوم، الاهداف، الادوات، والانواع

**1- مفهوم السياسة المالية:** السياسة المالية تُعرف بأنها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة لإدارة الاقتصاد الكلي عبر الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام (Blanchard, 2017, p.12) وتُعتبر السياسة المالية أداة رئيسية للتحكم في الطلب الكلي، حيث يتم تعديلها لتلبية احتياجات الاقتصاد في مختلف دورات الأعمال (Mankiw, 2021, p.230)

**2- أهداف السياسة المالية:** للسياسة المالية مجموعة من الاهداف منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، اذ تسعى السياسة المالية إلى تخفيف التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الازمات المالية او التضخم أو الركود من خلال زيادة الانفاق الحكومي أو خفض الضرائب في فترات الركود، وتخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع معدلات الضرائب في فترات التضخم (Baumol & Blinder, 2019, p.154) وكذلك من اهدافها تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الاستثمار والإنتاجية من خلال تحسين البنية التحتية لرفع معدلات النمو في القطاعات الإنتاجية (Stiglitz & Rosengard, 2015, p.312)، فضلاً عن إعادة توزيع الدخل والثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال فرض ضرائب تصاعدية وتقديم خدمات اجتماعية تدعم الفئات الأقل دخلاً (Mankiw, 2021, p.235)، وكذلك تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض العجز في الميزان التجاري عبر دعم القطاعات الإنتاجية وزيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات الاستهلاكية (Blanchard, 2017, p.118).

**3- أدوات السياسة المالية:** تنقسم أدوات السياسة المالية إلى أدوات متعلقة بالإيرادات وأدوات مالية متعلقة بالنفقات العامة، فمن جهة الأدوات الإيرادية منها الضرائب المباشرة وتفرض على دخل الأفراد والشركات، مثل ضريبة الدخل. تعتبر أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية (Stiglitz & Rosengard, 2015, p.290)، والضرائب غير المباشرة والتي تُفرض على السلع والخدمات، مثل ضريبة القيمة المضافة، وهي تُستخدم لتحفيز أو تقليل استهلاك انواع معينة من السلع والخدمات (Baumol & Blinder, 2019, p.157) وفي ما يخص ادوات النفقات العامة مثل الإنفاق الجاري والذي يشمل رواتب الموظفين ونفقات إطفاء الدين الحكومي وخدمات الصحة والتعليم الرعاية الاجتماعية اذ تسهم هذه النفقات في تعزيز الاستهلاك وتحقيق الاستقرار الاجتماعي (Blanchard, 2017, p.125)، بالإضافة الى الإنفاق الاستثماري والذي يركز على بناء البنية التحتية وتحفيز النشاط الاقتصادي طويل الأجل عن طريق دعم مختلف القطاعات الاقتصادية (Mankiw, 2021, p. 242). اما أداة الدين العام، تُستخدم القروض

الداخلية والخارجية لتمويل العجز في الموازنة، ويركز الدين العام عادة على تغطية النفقات الاستثمارية التي تسهم في النمو الاقتصادي فاذا خصص الجزء الأكبر منه في مجال الاستثمار بحيث تفوق قيمة معدل النمو الاقتصادي عن معدلات الدين الحكومي اما اذا استخدم في تغطية الانفاق الجاري سيشكل خطورة في المدى المتوسط والطويل (Stiglitz & Rosen, 2015, p. 322). (gard, 2015, p. 322).

4- أنواع السياسة المالية: هناك عدة أنواع للسياسة المالية نذكر أهمها السياسة المالية التوسعية وتستخدم في فترات الركود لتشجيع النمو والنشاط الاقتصادي من خلال زيادة النفقات العامة أو خفض الضرائب وعلى سبيل المثال، اجراءات التحفيز الاقتصادي التي تم تبنيها خلال أزمة جائحة كوفيد-19 (Blanchard, 2017, p. 125)، اما السياسة المالية الانكماشية تستخدم في فترات التضخم لتقليل حجم الطلب الكلي عبر خفض الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب، في حين تسعى السياسة المالية المحايدة، لتحقيق التوازن بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية، وتستخدم في الفترات التي يكون فيها الاقتصاد في حالة استقرار نسبي (Baumol & Blinder, 2019, p. 161).

### 1.1.2- التأسيس النظري للسياسة النقدية

1- مفهوم السياسة النقدية: السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية لإدارة عرض النقد وأسعار الفائدة لتحقيق أهداف نقدية واقتصادية محددة، مثل استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي والتوظيف الكامل، وتعتبر السياسة النقدية أداة أساسية لتحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي من خلال التحكم في الطلب الكلي (Taylor & Weerapana, 2020, p. 245).

2- أهداف السياسة النقدية: هناك مجموعة اهداف للسياسة النقدية منها استقرار الأسعار، الهدف الاساسي لمعظم البنوك المركزية هو الحفاظ على استقرار الأسعار وتقليل معدل التضخم إلى مستويات مستدامة، ويؤدي استقرار الأسعار إلى تعزيز ثقة المستثمرين والمستهلكين بالإضافة الى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق دعم الأنشطة الاقتصادية من خلال التيسير الكمي وتشجيع الاقتراض والاستثمار، وكذلك تحقيق التوظيف الكامل عن طريق سياسة تستهدف تقليل البطالة إلى أدنى مستوى ممكن دون التسبب في تضخم مفرط ، بالإضافة الى تحقيق الاستقرار المالي بمساهمتها في استقرار الأسواق المالية والحد من التقلبات في أسعار الأصول (Bernanke, 2018 : 188).

3- أدوات السياسة النقدية: تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات تقليدية وأدوات غير تقليدية، اما التقليدية، مثل سعر الفائدة الأساسي (سعر السياسة)، وتستخدم لتوجيه النشاط الاقتصادي، اذ يؤدي خفضه إلى تحفيز الاستثمار والاستهلاك، بينما يؤدي رفعه إلى تقليل الطلب الكلي ، بالإضافة عمليات السوق المفتوحة، وتشمل شراء وبيع السندات الحكومية للتحكم في السيولة النقدية في السوق، أما أداة الاحتياطي النقدي الإلزامي، فيتحكم من خلالها البنك المركزي في كمية النقد التي تحتفظ بها البنوك التجارية لتقليل أو زيادة قدرتها على الإقراض، وبالنسبة الأدوات غير التقليدية، منها التيسير الكمي، وتستخدم في الأزمات الاقتصادية لزيادة السيولة في السوق عبر شراء الأصول طويلة الأجل، وعنصر- التوقعات، الذي يوفر إشارات واضحة للأسواق بشأن توجهات السياسة النقدية المستقبلية لدعم استقرار الأسواق المالية (Blinder, 2021:127).

### 1.1.3- التأسيس النظري للتكامل بين السياستين المالية والنقدية

1- مفهوم التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية: يشير التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية إلى تنسيق الجهود بين الحكومات والبنوك المركزية لضمان تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، مثل استقرار الأسعار، تعزيز النمو الاقتصادي، تحقيق التوظيف الكامل، والاستدامة المالية، ويعمل هذا التكامل على تقليل التناقضات بين السياستين وضمان توافق الإجراءات الاقتصادية لتحقيق نتائج أفضل على مستوى الاقتصاد الكلي (Blinder, 2021:210).

2- أهمية التكامل بين السياستين لتحقيق الاستدامة الاقتصادية: التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، اذ يؤدي التكامل بين السياسة المالية التي تؤثر على الطلب الكلي والسياسة النقدية التي تتحكم في العرض النقدي إلى تحقيق توازن اقتصادي مستدام (Mishkin, 2021 : 573)، بالإضافة الى إدارة التضخم، اذ تساهم السياسة النقدية في التحكم بمعدلات التضخم من خلال التحكم بالسيولة وأسعار الفائدة، بينما يمكن للسياسة المالية أن تدعم ذلك من خلال تخفيض العجز

المالي والحد من الإنفاق الحكومي غير المنتج ، وكذلك استدامة الدين العام، ويؤدي التنسيق بين السياستين إلى تقليل الاعتماد المفرط على الديون العامة من خلال تحسين هيكل الإنفاق الحكومي وتنويع الإيرادات، وتعزيز النمو الاقتصادي، إذ يمكن للسياسة المالية أن توجه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية، بينما تسهم السياسة النقدية في ضمان استقرار التمويل بأسعار فائدة منخفضة (Blinder, 2021: 225).

### 3- انعكاس التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية على استقرار الاقتصاد الكلي

أ- توافق الأهداف الاقتصادية: يُعد التوافق بين أهداف السياسة المالية والنقدية مؤشرًا رئيسيًا للتكامل، ويتجلى ذلك في استهداف التضخم عبر السياستين النقدية وضبط العجز المالي، وتحقيق استقرار اقتصادي من خلال التوازن بين الإنفاق الحكومي وأسعار الفائدة، فعندما ترفع السياسة النقدية أسعار الفائدة لتقليل التضخم، يجب أن تتبنى السياسة المالية سياسات إنفاق مستدامة تدعم هذا الهدف (Blinder, 2021: 245).

ب- إدارة الدين العام: مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يعكس مدى التكامل في توجيه السياستين نحو تقليل الدين وزيادة الإنتاجية، يتضح التكامل في اعتماد السياستين النقدية التوسعية لتسهيل تمويل العجز المالي عند الضرورة، مع ضمان استخدام العجز لتمويل مشاريع إنتاجية، تقليل الدين الداخلي عبر تعزيز الإيرادات الضريبية وضبط عرض النقد.

ت- استقرار أسعار الصرف وميزان المدفوعات: التكامل يتجلى في استخدام السياسة النقدية لضبط سعر الصرف والسياسة المالية لتعزيز الصادرات وتقليل العجز التجاري.

### 4- مؤشرات التكامل بين السياسة المالية والنقدية

أ- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: وتقيس هذه النسبة قدرة الاقتصاد على تحمل الدين العام. تشير نسبة أقل من 60% إلى استدامة مالية جيدة، وفقًا للمعايير الدولية (Mishkin, 2021 : 395) ، وفي الاقتصادات الربعية مثل العراق، فإن ارتفاع هذه النسبة يُشير إلى خطورة الاعتماد على الإيرادات النفطية.

ب- نسبة الدين العام إلى الإيراد الحكومي: توضح مدى اعتماد الدولة على الإيرادات لتغطية التزامات الدين فإذا تجاوزت 100%، ستواجه الدولة صعوبة في الاستدامة (Blinder, 2021: 250).

ت- نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيراد الحكومي: في الدول الربعية، يعتبر هذا المؤشر مقياسًا لاعتماد الاقتصاد على الموارد غير المستدامة، تقليل هذه النسبة يعني تعزيز تنوع الاقتصاد وتقليل المخاطر طويلة الأجل.

ث- نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: وتشير هذه النسبة إلى قدرة الحكومة على تحقيق التوازن المالي، فالمعيار دولي وفقًا لصندوق النقد الدولي، يجب أن لا يتجاوز العجز المالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي لضمان تحقيق الاستدامة المالية.

ج- معدل التضخم المستدام: التضخم هو مؤشر مركزي للاستدامة الاقتصادية، حيث يجب أن يكون ضمن حدود 2-3% سنويًا وفقًا للبنك الدولي، فارتفاع التضخم يعكس ضعف الاستدامة المالية والسياستين النقدية غير الفعالة (Mishkin, 2021, : 400).

ح- معدل النمو الاقتصادي المستدام: يُقاس هذا المؤشر بمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى طويل. (Taylor & Weerapana, 2020, p. 320).

خ- نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الاستثماري: مؤشر يوضح كفاءة الإنفاق الحكومي. إذا تجاوز الإنفاق الجاري نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق، فإنه يعكس اختلالات هيكلية تعيق الاستدامة الاقتصادية.

د- مؤشر الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام يقيس مدى قدرة الدولة على تغطية ديونها بالاحتياطيات الأجنبية.

ذ- فجوة سعر الصرف: ويعني الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق للعملة المحلية، وتعكس هذه الفجوة قدرة السياسة النقدية والمالية على تحقيق استقرار العملة. (Blinder, 2021: 271).

## المحور الثاني: تحليل هيكل الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2023

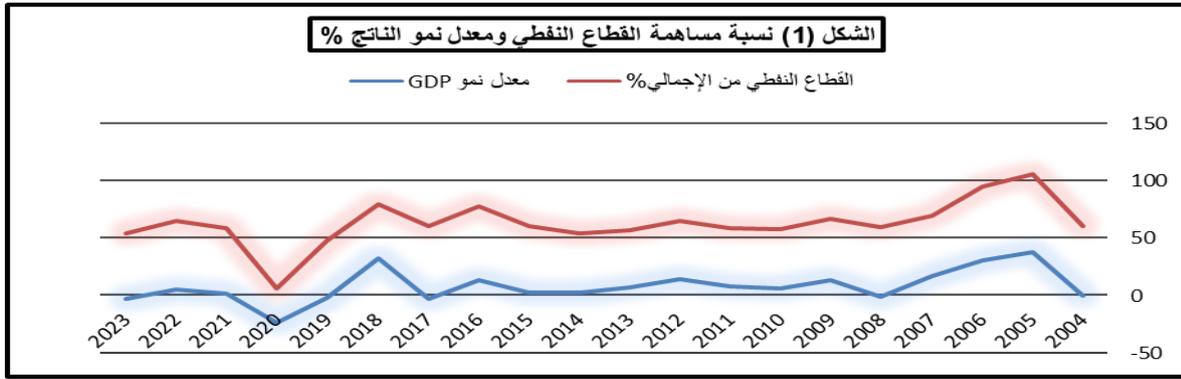
**1.2.1. تحليل ريعية الاقتصاد العراقي:** يعكس الجدول (1) أنشطة الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)، ويظهر الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي بسبب هيمنة القطاع النفطي الذي يندرج ضمن الأنشطة السلعية ويشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، ففي العام 2004 كانت مساهمة القطاع النفطي تصل الى 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس بداية الاعتماد الواضح على النفط كعنصر رئيسي. في الاقتصاد، وخلال الاعوام اللاحقة، ارتفعت هذه النسبة إلى 68% وتحديداً في العام 2005 نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً، واستمرت هيمنة القطاع النفطي طوال مدة البحث، حيث لم تقل مساهمة القطاع النفطي عن 49%. أما معدل النمو الاقتصادي، فقد أظهر تذبذباً كبيراً يعكس تأثير تقلبات السوق النفطية العالمية إذ شهدت بعض الاعوام نمواً كبيراً ففي العام 2005 ارتفع معدل النمو بنسبة 37.73% والعام 2016 بنسبة 37.12%، وهما نتيجتان مرتبطتان بزيادة إنتاج النفط أو ارتفاع أسعاره، في المقابل، كانت هناك سنوات تراجع فيها معدل النمو الاقتصادي مثل العام 2009 وبنسبة (-16.84%) و2020 وبنسبة (-23.28%) نتيجة تأثر الاقتصاد بالأزمات الخارجية، أبرزها الأزمة المالية العالمية في العام 2009 وجائحة كورونا في العام 2020 التي أدت إلى انهيار الطلب العالمي وأسعار النفط. وفي الاعوام الأخيرة من البحث، وتحديداً بعد العام 2017، تظهر إشارات على ضعف الأداء الاقتصادي نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً وعدم وجود استثمارات كافية لتنويع الاقتصاد بمساهمة القطاعات غير النفطية إذ كان التراجع في النمو الاقتصادي في 2020 الأبرز، حيث انخفض بنسبة -23.28%، وهو ما يشير إلى هشاشة الاقتصاد العراقي أمام الصدمات الخارجية.

الجدول (1): هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدل النمو للمدة (2004-2023)

المتغير	القطاع الخدمي	القطاع التوزيعي	القطاع السلعي	اجمالي القطاعات	معدل نمو GDP	مساهمة النفط %
2004	8,894,725	7,992,628	36,348,010	53,235,358	-	60
2005	11,469,700	10,607,259	51,356,639	73,533,598	37.73	68
2006	17,981,737	13,783,190	63,823,027	95,587,954	30.13	65
2007	23,624,851	15,848,629	72,487,750	111,961,230	16.84	53
2008	24,698,131	9,819,628	75,971,845	110,489,604	-0.9	60
2009	26,252,680	16,893,790	82,310,711	125,457,241	13.63	53
2010	27,483,879	19,059,025	86,894,070	133,436,974	6.42	51
2011	29,272,146	20,606,755	93,689,576	143,566,477	7.51	51
2012	29,261,539	27,361,722	106,889,979	163,513,290	14.08	51
2013	30,904,234	30,604,952	114,174,194	175,683,380	7.36	49
2014	29,277,056	30,053,042	120,151,085	179,481,183	2.28	52
2015	27,019,649	30,709,146	126,768,778	184,497,574	2.8	58
2016	26,781,280	30,617,966	152,587,125	209,986,371	13.58	64
2017	27,079,112	31,727,300	143,801,759	202,608,171	-3.35	64
2018	511,023,197	49,352,287	147,659,127	268,918,874	32.67	47
2019	67,776,340	51,593,954	146,833,213	262,917,150	-2.23	50
2020	65,150,183	42,698,356	93,400,604	201,249,143	-23.28	30
2021	30285100	39982100	134194100	204461400	1.5	57
2022	31993000	35,706,500	146774600	214,474,100	5.0	60
2023	34602300	34401600	139,249,900	208253700	-2.9	57
النمو المركب	7.14	7.91	7.45	7.47	5.5	

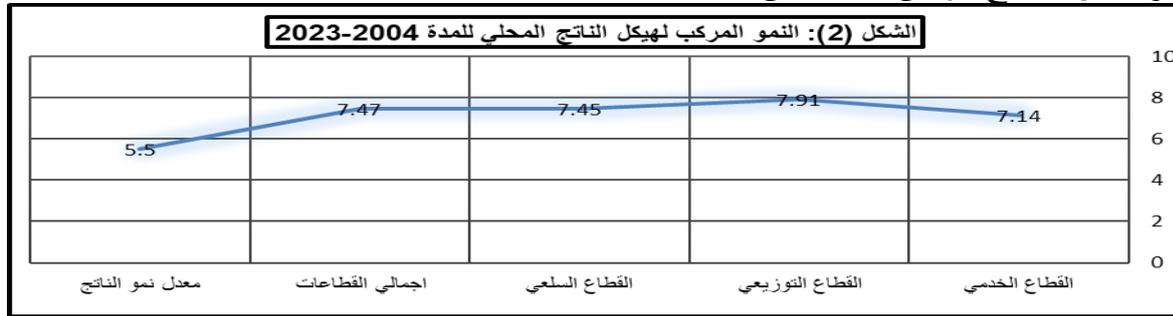
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة 2004-2023

من الواضح ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال هيكلي، إذ يهيمن القطاع النفطي بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقترب من 60% طوال مدة البحث، مما يعكس اعتماداً مفرطاً على الريعية الاقتصادية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط العالمية، كما في الأزمة التي انتقل اثرها الى الاقتصاد في الاعوام 2009 و2020 عندما شهد الاقتصاد انكماشاً اقتصادياً نتيجة انخفاض أسعار النفط والطلب العالمي.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (1).

وعلى الرغم من أن القطاعات غير النفطية حققت نمواً مركباً خلال مدة البحث ، مثل القطاع الخدمي بنسبة (7.14%)، القطاع التوزيعي بنسبة (7.91%)، والقطاع السلعي بنسبة (7.45%)، إلا أن مساهمتها الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي ظلت محدودة وغير كافية لتقليل الاعتماد على النفط، فضلاً عن أن هذه الأنشطة تعتمد بشكل غير مباشر على الربحية بسبب اثار المرض الهولندي غير المباشرة، فالنمو في القطاعات غير النفطية يعكس نشاطاً ممولاً بالإنفاق الحكومي المعتمد على الإيرادات النفطية، وليس نتيجة لتنوع اقتصادي حقيقي أو قاعدة إنتاجية تستمد قوتها من القطاع الزراعي او الصناعي.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (1).

فقد سجل معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 7.47%، مما يشير إلى فترات النمو المرتفع والمرتبطة بانتعاش أسعار النفط والانتاج النفطي، لكن هذه المعدلات تخفي ضعفاً هيكلياً يتمثل في عدم استدامة النمو بسبب غياب التنوع الاقتصادي، فهذه النتائج تشير بوضوح إلى أن الاقتصاد العراقي يعاني من الربحية الاقتصادية التي تعيق السياستين النقدية والمالية في سريان اثارها، إذ أدت هذه الربحية إلى إضعاف القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحويلية.

## 2.2.1- السياسة المالية، هيكل الموازنة العامة والمؤشرات

**1- تحليل هيكل الموازنة العامة:** تُعد السياسة المالية المنهاج الحكومي في تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية عبر الموازنة العامة، ومثل اقرار الموازنة الثلاثية الجديدة تطوراً في استخدام هذه السياسة لضمان استقرارها وعدم تأخرها، إذ اقرت في 15 حزيران من العام 2023 لمدة مقبلة مثلتها الاعوام (2023-2024-2025) وهي الاضخم في تاريخ العراق، وبالرغم من ان هذه الموازنة تمثل خطة متوسطة الاجل قابلة للتعديل الا انها وبسبب الاعتماد الكبير على البنود المالية لا زالت تعاني من عملية التنفيذ وفق البرامج الاقتصادية اعتماداً على تحليلات التكلفة/العائد بالمشاريع الحكومية حتى تتمكن من رفد المدخلات بمخرجات المشاريع الحكومية. من الجدول (2) يتضح أن السياسة المالية خلال المدة (2004-2023) اعتمدت بشكل مفرط على الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي، إذ تجاوزت نسبة الإيرادات النفطية 90% من إجمالي الإيراد الحكومي في معظم الاعوام، مما جعل الاقتصاد هشاً أمام تقلبات أسعار النفط، إذ شهدت الإيرادات النفطية انكماشاً كبيراً بنسبة -52% في العام 2009 و-60% في العام 2020 بسبب الأزمات العالمية، مما أدى إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات -

## تأثير عدم تكامل السياستين المالية والنقدية على الدين الداخلي في العراق للمدة 2004-2023

و-21% على التوالي، وفي جانب آخر ارتفعت النفقات الجارية بشكل كبير من 27.6 تريليون دينار في العام 2004 إلى 118.2 تريليون دينار في العام 2023 بالرغم من انحراف هذه النفقات عن الإنفاق المخطط الذي قدر بقيمة (160) ترليون دينار، في حين ظلت النفقات الاستثمارية منخفضة نسبياً، إذ لم تتجاوز 20% من إجمالي النفقات في معظم الاعوام، مما يعكس تركيز السياسة المالية على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل بدلاً من تمويل المشاريع التنموية. هذا المنهجية في استخدام أدوات السياسة المالية أدت إلى تفاقم العجز المالي والدين الداخلي بالرغم من تحقيق الموازنة العامة فوائض مالية في نهاية السنة وسبب ذلك يرجع الى سوء تخطيط الموازنة وعدم كفاءة ادواتها في تنفيذ الخطط المالية، إذ تضخم العجز المخطط بنحو 7.02 تريليون دينار في 2005 وكذلك الحال لبقية الاعوام، وفي بعض الاعوام تجاوز العجز الفعلي المخطط في مثل العام 2014 والعام 2020 حيث بلغ العجز الفعلي 12.6 و 12.6 تريليون دينار على التوالي نتيجة تراجع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الجاري، كما أن غياب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية دفع وزارة المالية إلى تمويل العجز باستخدام أدوات الدين الداخلي، مثل خصم الحوالات لدى البنك المركزي، مما أدى إلى زيادة الدين الداخلي وضغط على الاحتياطات النقدية.

الجدول (2): وضع الموازنة العامة الفعلية للمدة (2004-2024) مليون دينار

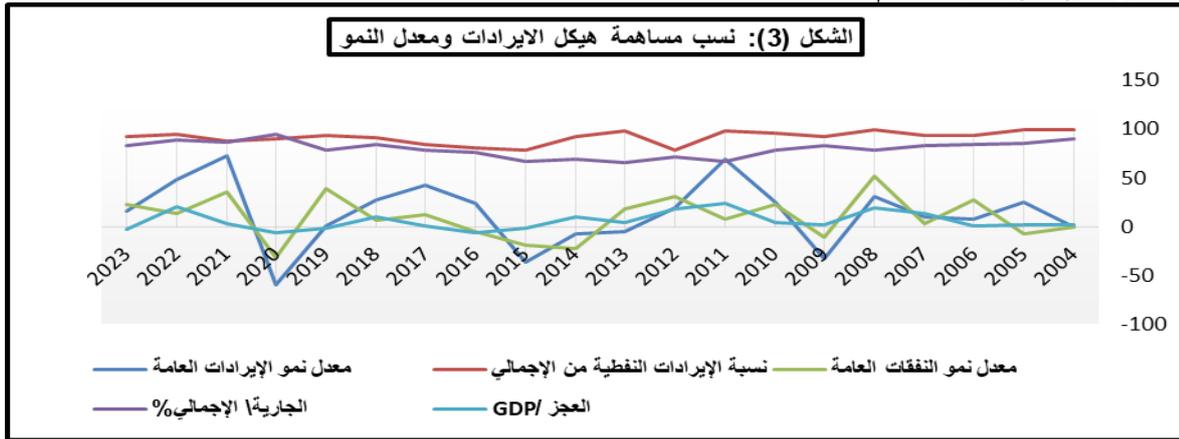
المتغير السنة	الإيرادات الحكومية	الإيرادات النفطية	النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	عجز/فائض الموازنة
2004	32,988,850	32,625,108	32117000	27,597,000	4,520,000	871,850
2005	40,435,740	39,453,950	26375000	27,066,000	-691,000	14,060,740
2006	49,055,544	46,908,043	38807000	34,917,000	3,890,000	10,248,544
2007	54,964,849	53,163,644	39031000	32,719,000	6,312,000	15,933,849
2008	80,641,040	77,589,442	59403000	52,301,000	7,102,000	21,238,040
2009	55,243,526	51,752,349	52567000	45,941,000	6,626,000	2,676,526
2010	70,178,233	66,923,337	64352000	54,580,000	9,772,000	5,826,233
2011	103,989,088	102,452,810	69640000	60,925,000	8,715,000	34,349,088
2012	119,817,000	117,187,000	90375000	75,788,000	14,587,000	29,442,000
2013	113,840,000	111,107,939	106873000	78,746,000	28,127,000	6,967,000
2014	105,387,000	97,072,000	86556000	83,568,000	2,988,000	18,831,000
2015	66,470,000	57,645,000	70398000	56,916,000	13,482,000	-3,928,000
2016	54,409,270	44,806,000	67067000	55,162,000	11,905,000	-12,657,730
2017	77,422,000	65,266,000	75490000	59,025,000	16,465,000	1,932,000
2018	106,570,000	96,063,000	80873000	67,052,000	13,821,000	25,697,000
2019	107,566,995	99,216,300	111723523	87,301,000	24,422,523	-4,156,528
2020	63,199,689	37,706,575	76082443	72,873,537	3,208,906	-12,882,754
2021	109,081,500	95,270,300	102,849,400	89,526,700	13,322,700	6,232,100
2022	161,697,400	153,623,300	116,959,600	104,941,100	12,018,500	44,737,800
2023	135,681,200	124,428,700	142,435,700	118,242,800	24,192,900	-6,754,500

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة المالية، دائرة المحاسبة، وتقارير متفرقة للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2023).

على الرغم من تحقيق نمو اقتصادي مرتفع في بعض الاعوام مثل العام 2005 بنسبة (19%) والعام 2012 بنسبة (24%)، إلا أن هذا النمو لم يكن مستداماً بسبب غياب التنوع الاقتصادي، إذ يهيمن القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي بينما تظل مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، مثل الزراعة والصناعة، ضعيفة وغير قادرة على صد الصدمات النفطية، فضعف التنسيق بين السياستين الاقتصادية والاعتماد على نموذج البنود في إعداد الموازنات أدى إلى غياب الكفاءة في تخصيص الموارد، مما عمق من هشاشة الاقتصاد وأضعف قدرته على تحقيق التنمية المستدامة. إذ حققت معدلات النمو المركب للمؤشرات الاقتصادية خلال المدة 2004-2023 وسجلت الإيرادات الحكومية معدل نمو مركب قدره 7.51%، بينما حققت الإيرادات النفطية معدل نمو قريب جداً بلغ 7.27%، مما يؤكد هيمنة النفط كمصدر رئيسي- للإيرادات، وظلت مساهمته في الإيراد الحكومي مرتفعة، بنمو طفيف في نسبته من 90% إلى 92%، فيما بلغ معدل النمو المركب للنفقات الجارية 7.70%، متجاوزة معدل نمو الإيرادات، مما يعكس ارتفاع الالتزامات المالية الجارية مثل تعويضات الموظفين والخدمات السلعية وصيانة الموجودة ونفقات الدين الحكومي وقطاع الرعاية الاجتماعية بضمنها التقاعد العامة وهذه نفقات ثابتة غير منتجة على حساب النفقات الاستثمارية، التي سجلت معدل نمو مركب أقل عند 7.44% وبنسبة مساهمة ضعيفة من إجمالي النفقات ما يشير إلى غياب توجه فعال للاستثمار في مشاريع تنموية مستدامة، وهذا انعكس على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المشوه في مكوناته إذ حقق معدل نمو مركب متواضع قدره 2.27%، وهو

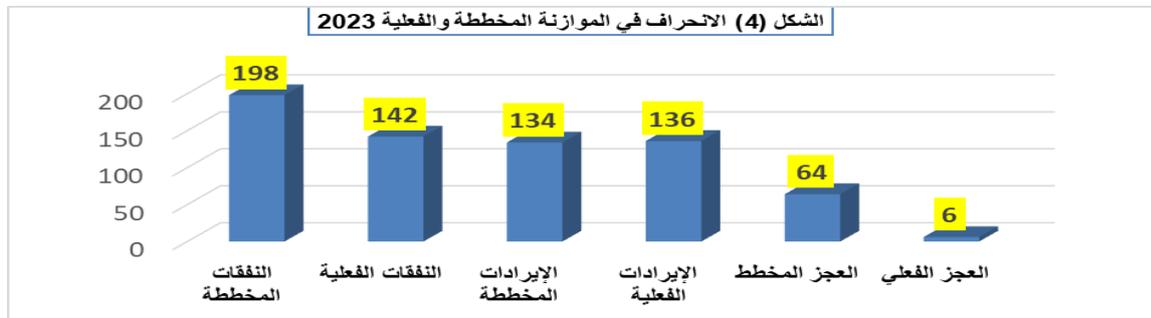
## تأثير عدم تكامل السياستين المالية والنقدية على الدين الداخلي في العراق للمدة 2004-2023

أقل من معدلات نمو الإيرادات والنفقات، ما يوضح ضعف الكفاءة الاقتصادية وعدم قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو متوازن ومستدام.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (2).

2- الانحرافات في الموازنة الثلاثية: يعكس الشكل (4) انحرافات هيكلية واضحة في الموازنة العامة العراقية للعام 2023 بين الموازنة المخططة والمتحققة، مما يشير إلى ضعف كبير في التخطيط المالي وإدارة الموارد، إذ قُدرت الإيرادات الحكومية المخططة بـ134 تريليون دينار، بينما بلغت الإيرادات الفعلية 136 تريليون دينار، مما يظهر انحرافاً طفيفاً بنسبة 1.4% فقط، وتبرز المشكلة الأساسية في الإنفاق الحكومي، حيث قُدرت النفقات العامة المخططة بـ198 تريليون دينار، بينما بلغت النفقات الفعلية 142 تريليون دينار، مما يعكس انحرافاً كبيراً بنسبة -28%، وعلى صعيد العجز المالي، قُدر العجز المخطط بـ64 تريليون دينار، لكن العجز الفعلي بلغ 6 تريليونات دينار فقط، مما يعكس انحرافاً هائلاً بنسبة -90%. هذا التفاوت الكبير يشير إلى أن الحكومة تعتمد على تضخيم العجز المخطط في الموازنات لتحقيق مرونة مالية تمكنها من إعادة توزيع الموارد أو مواجهة التحديات المالية بشكل غير منهجي. الانحرافات في الموازنة تعكس ضعف الاداء الاقتصادي للحكومة في إعداد وتنفيذ الموازنات العامة، حيث تعتمد على مبدأ التخصيص المالي (موازنة البنود) بدلاً من موازنة الأداء والكفاءة التي تربط الإنفاق بالأهداف التنموية، بالإضافة إلى ذلك، يظهر ضعف التنسيق بين الإيرادات والنفقات، مع استمرار الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية التي تشكل النسبة الأكبر من الإيراد الحكومي، مما يترك الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.



المصدر: من عمل الباحث من اعداد الباحث بالاعتماد على جريدة الوقائع العراقية، وزارة المالية العراقية، دائرة المحاسبة قسم التوحيد.

### المحور الثالث: مؤشرات السياسة النقدية وديناميكية الدين الداخلي

1.3.1. السياسة النقدية والهيمنة المالية: يعد البنك المركزي العراقي بموجب قانونه رقم 56 لسنة 2004 المؤسسة المسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام النقدي في العراق وان هذه المسؤولية تتأني من هدف الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار عبر الاستقرار النقدي والمالي والاسهام في

تعزز التنمية الاقتصادية وخفض البطالة ، ان قوة استقلالية البنك المركزي وصلابة عملياته تكتسب قدراً عالياً من الديمومة تناسب ودرجة التنسيق والتشاور مع السلطات الاخرى وبشكل خاص السلطة المالية لبلوغ اهداف الاستقرار الكلي وتقوية نشاطات التنمية الاقتصادية الذي تتطلع اليه السياسة النقدية والسياسة المالية الى حد ما ، كما ان قوة العلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة تبتدأ من قوة علاقته مع وزارة المالية ، وهي العلاقة التي تتطلع الى رسم اطار مستقر لأقتصاد البلاد الكلي عبر التشاور مع السياسة المالية بشأن تطور تأثيرات محورين اساسيين من المشتركات هما استقرار سعر صرف الدينار العراقي والسيطرة على التضخم، وبسبب نفوذ المالية العامة التي تهيمن إيراداتها المباشرة على نسبة من الناتج المحلي الاجمالي لن تقل عن 50% في معظم السنوات اذ تقدر مساهمة الدولة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بحوالي (80%) فان الصعوبات التي يمكن ان تواجهها السياسة النقدية في الدولة الربعية يتخللها الكثير من الصعوبات في تنسيق السياسات لاستهداف التضخم، اي اخضاع اتجاهات الصرف بالموازنة العامة لمشئنة اهداف السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية، لذا فإن التفكير في استهداف التضخم عبر الموازنة العامة والتحكم بثوابتها ومتغيراتها بإرادة نقدية ، امسى امرا" مستحيلا" مالم يتم اختيار الادوات النقدية المستقلة التي يمكن ان تتيح للسياسة النقدية التأثير على استمرار التضخم والتصدي له ولا سيما استمرار التوقعات التضخمية على الرغم من توافر العوامل الايجابية التي يتركها القطاع الخارجي عائدات النفط على ازدهار الاقتصاد الكلي في الغالب في اطار النزعة الدولة الربعية. (صالح، 2011، 4). ان الهيمنة المالية في الاقتصاد العراقي تتمثل في أن صافي الموجودات الأجنبية عماد الأساس النقدي، لان الحكومة تعتمد على النفط في تمويل إنفاقها فسوف تبادله العملة الأجنبية مع البنك المركزي للحصول على المبالغ الكافية من العملة المحلية لإنفاقها في الداخل ويزداد الإصدار النقدي تبعاً لذلك هذه الحالة أصبحت تسمى الهيمنة النفطية - المالية أي أنها هيمنة ممزوجة من خصائص الاقتصاد النفطي، و لا تتعلق بالقوانين الحاكمة لعمل وزارة المالية أو البنك المركزي، بتعبير آخر لا يمكن التأثير عليها بتشريعات ولوائح تنظيمية بل فقط عبر التغير الجذري لبنية الاقتصاد، وفي اقتصاد النموذج الاعتيادي يلعب الائتمان دوراً في خلق النقود، كما ان الودائع تشكل النسبة الأكبر من النقود وتصل الى حوالي 90% في البلدان المتطورة مالياً ، مع وجود تناسب واضح بين العمق المالي ونسبة الودائع من النقود . لكن في الاقتصاد العراقي يكون هذا الدور المورد النفط وإنفاقه من قبل الحكومة ومن خلال تحكمه بالأساس النقدي و مضاعف الائتمان منخفض، ونسبة العملة المصدرة من النقود عالية علماً إن الأساس النقدي من جانب المطلوبات في الميزانية العمومية للبنك المركزي هو عبارة عن العملة المصدرة واحتياطيات المصارف، والعملة المصدرة هي حصيلة عمليتين هما أنفاق الحكومة من حسابها الجاري، المعزز بمبيعاتها من العملة الأجنبية للبنك المركزي، ومبيعات العملة الأجنبية للقطاع الخاص، ولا يستطيع البنك المركزي التحكم بالأساس النقدي لأنه لا يتمكن من تفادي تراكم الموجودات الأجنبية لديه، والأخيرة محكومة بالموارد النفطية وتصرف الحكومة بها وبالتالي بالإضافة تحرك الاساس النقدي اعتماداً على حيازة البنك المركزي ادوات السياسة المالية المتمثلة بسندات وحوالات الخزينة من خلال الاصدار الاولي او الشراء من السوق الثانوي عند خصمها مما يعظم من موجودات البنك المركزي في الميزانية العمومية (علي، 2009: 5)

### 2.3.1. تحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية والمالية والاثار على الدين الداخلي: كما

أسلفنا في التحليل السابق، ان علاقة التنسيق في البلدان الربعية مختلفة عن البلدان المنتجة فقد تكون العلاقة في البلدان المنتجة أكثر تكاملية ومنسقة اعتماداً على درجة الاستقلالية في استخدام ادوات السياسة النقدية، يظهر الجدول ادناه مجموعة مؤشرات متعلقة بالسياستين ومنها معدل التضخم الذي يعكس مدى نجاح السياسة النقدية للتحكم في السيولة المالية، سعر الصرف الذي يعكس تناسق السياسة النقدية في تثبيت قيمة الدينار في ظل تطورات الموازنة بشقيها الانفاقي والايادي، والاساس النقدي وعرض النقد وسعر الفائدة، بالإضافة الى الدين الداخلي الذي يتأثر بكلا السياستين. خلال المدة الممتدة من 2004 إلى 2023، شهد الاقتصاد تحولات كبيرة في مختلف المتغيرات الاقتصادية، اذ تعكس المؤشرات المالية والنقدية تقلبات حادة في مستويات الإنفاق الحكومي، الايراد الحكومي، الدين الداخلي،

دين البنك المركزي على الحكومة، الاحتياطيات الأجنبية، سعر الصرف الرسمي والموازي، عرض النقد، أسعار الفائدة، والتضخم، مما أثر على الأداء الاقتصادي العام وبتن مدى تكامل السياستين المالية والنقدية من عدمه. وفي العام 2004، بلغ الإنفاق الحكومي 32,117 مليار دينار، بينما بلغت الإيراد الحكومي عند 32,988 مليار دينار مما يشير إلى توازن نسبي بين النفقات والإيرادات، بينما ظل الدين الداخلي عند 6,061 اذ يمثل هذا الدين ما قبل عام 2003 ولم تقوم وزارة المالية بطرح اي ديون داخلية في هذه المدة، كما لم يكن هناك دين مسجل على الحكومة لصالح البنك المركزي، ما يعني أن تمويل العجز لم يكن يعتمد على التمويل النقدي المباشر او غير المباشر، أما الاحتياطيات الأجنبية فقد بلغت 10,109 مليار دينار، في حين بلغ سعر الصرف الرسمي 1,453 مقابل الدولار، فيما سجل السعر الموازي نفس القيمة، مما يدل على استقرار سوق النقد الأجنبي، كان عرض النقد في هذه السنة 10,140 مليار دينار، بينما بلغ سعر الفائدة 6%، وسجل التضخم 26.8%، وهو معدل مرتفع يعكس ضغوطًا تضخمية واضحة. وفي العام 2007، شهد الاقتصاد العراقي توسعًا في الإنفاق الحكومي الذي ارتفع إلى 39,031 مليار دينار، بينما ارتفعت الإيراد الحكومي إلى 54,964 مليار دينار وتشكل الإيرادات النفطية حوالي 90%، مما أتاح للحكومة تقليل الاعتماد على الاقتراض الداخلي، حيث انخفض الدين الداخلي إلى 5,193 مليار دينار، فيما بقي دين البنك المركزي على الحكومة عند مستويات صفرية ولم تقوم وزارة المالية بطرح اي سندات دين ل يتم خصمها لدى البنك المركزي، فيما ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية إلى 38,375 مليار دينار، مما عزز من استقرار العملة، حيث انخفض سعر الصرف الرسمي إلى 1,267، بينما بلغ السعر الموازي 1,214، وهو ما يعكس انخفاض الفجوة بين السوقين، كما أدى توسع الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومي الى تغير عرض النقد اذ ارتفع إلى 2,172 مليار دينار، وارتفع سعر الفائدة إلى 12%، مما يشير إلى محاولات البنك المركزي كبح التضخم، الذي انخفض إلى 30.9% مقارنة بعام 2006 حيث كان عند 53.1%. في العام 2011، بلغ الإنفاق الحكومي 69,640 مليار دينار بينما ارتفعت الإيرادات إلى 103,989 مليار دينار، مما أتاح للحكومة مساحة مالية تم استغلالها في الاعوام المقبلة لزيادة الإنفاق الجاري وخصوصاً تعويضات الموظفين والإنفاق الاجتماعي بمختلف اشكاله، اذ لم يكن هناك دين مباشر على الحكومة لصالح البنك المركزي، وبسبب تحسن الإيراد الحكومي المعتمدة على النفط فقد تحسنت الاحتياطيات الأجنبية وبلغت 71,119 مليار دينار، بينما ظل سعر الصرف الرسمي عند 1,170، والموازي عند 1,217، مما يشير إلى استقرار العملة المحلية، اما عرض النقد بالمعنى الضيق ارتفع إلى 6,247 مليار دينار، بينما استقر سعر الفائدة عند 6%، مع معدل التضخم 5.6%، مما يدل على تحسن ملحوظ في استقرار الأسعار مقارنة بالسنوات السابقة. بحلول العام 2015 السنة التي مثلت تأثيرات الصدمة المزدوجة المتمثلة باجتياح تنظيم "داعش الارهابي" وانخفاض اسعار النفط الى مستويات متدنية فقد تراجع الإنفاق الحكومي إلى 70,398 مليار دينار، في حين انخفضت الإيراد الحكومي إلى 66,470 مليار دينار، مما أدى إلى تفاقم العجز المالي، وبالتالي قفز الدين الداخلي إلى 32,142 مليار دينار، وهو مستوى مرتفع مقارنة بالسنوات السابقة وفي المقابل، سجل دين البنك المركزي على الحكومة لأول مرة عند 6,225 مليار دينار مما يشير إلى بدء الحكومة في الاعتماد على التمويل النقدي من خلال خصم السندات في البنك المركزي، فيما انخفضت الاحتياطيات الأجنبية إلى 63,435 مليار دينار، واستقر سعر الصرف الرسمي عند 1,190، بينما بلغ السعر الموازي 1,216، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في سوق الصرف، وسجل عرض النقد 6,543 مليار دينار، بينما استقرت أسعار الفائدة عند 6%، وانخفض التضخم إلى 1.4%، وهو أدنى مستوى خلال هذه المدة. في العام 2019، شهد الاقتصاد توسعًا ماليًا جديدًا، حيث ارتفع الإنفاق الحكومي إلى 111,723 مليار دينار، بينما استقرت الإيرادات عند 107,566 مليار دينار، مما قلل الحاجة إلى الاقتراض الداخلي الذي انخفض إلى 38,314 مليار دينار، في حين تراجع دين البنك

## تأثير عدم تكامل السياستين المالية والنقدية على الدين الداخلي في العراق للمدة 2004-2023

المركزي إلى 14,125 مليار دينار، مما يعكس انخفاضاً في التمويل النقدي المباشر. ارتفعت الاحتياطات الأجنبية إلى 79,918 مليار دينار، مما دعم استقرار العملة عند 1,190 للسعر الرسمي و1,202 للسعر الموازي، استمر عرض النقد في التزايد ليصل إلى 8,677 مليار دينار، بينما استقرت الفائدة عند 4%، وشهد التضخم ارتفاعاً إلى 8%، مما يشير إلى عودة بعض الضغوط التضخمية بسبب التوسع المالي والإنفاق غير المبرر. في العام 2023، بلغ الإنفاق الحكومي 142,435 مليار دينار، وهو أعلى مستوى خلال العقدين الماضيين، بينما ارتفعت الإيرادات إلى 135,681 مليار دينار، في حين استقر الدين الداخلي بنحو 70,557 مليار دينار إلا أن دين البنك المركزي ارتفع إلى 42,643، مما يعكس استمرار الحكومة في الاعتماد على التمويل النقدي غير المباشر من خلال خصم السندات بسبب عدم اطفاء الدين المتراكم عليها وهذا ما يفقد جزء من استقلالية السياسة النقدية ويضعها في دائرة الاحراج، كما سجلت الاحتياطات الأجنبية أعلى مستوياتها عند 145,257 مليار دينار، جاء ذلك ارتفاع مشتريات البنك المركزي من الدولار فضلاً عن تغيرات سعر الصرف من خلال وزارة المالية عن طريق تغيير سعر الصرف عبر الموازنة العامة بسبب نقص السيولة لتمويل الإنفاق الحكومي وخصوصاً الجاري المتضخم. إذ وفر تخفيض سعر الصرف المحلي من 1190 إلى 1450 في العام 2022 حوالي 12 ترليون دينار للموازنة العامة إلا أنه أربك الأسواق المحلية ورفع من أسعار السلع والخدمات المحلية والأجنبية، كما تم تعديل سعر الصرف الثاني في العام 2023 بسبب التدخلات السياسية لغرض تنفيذ الوعود السياسية والاجتماعية من قبل بعض الكتل السياسية إلى 1300 إذ أدت هذه التغيرات إلى مشاكل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فهذه التدخلات ضعفت من التكامل بين السياستين المالية والنقدية من خلال الضغط على الأدوات النقدية، وبالرغم من تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار إلا أن الفجوة لا تزال كبيرة بواقع 18% إذ بلغ السعر الموازي 1,532، مما يشير إلى اتساع الفجوة بين السوقيين وفي ظل كل هذه التغيرات انعكس ذلك على عرض النقد ليصل إلى 160,318 مليار دينار، بينما ارتفعت الفائدة إلى 7%، في محاولة للسيطرة على التضخم، الذي انخفض إلى 4% مقارنة بعام 2022.

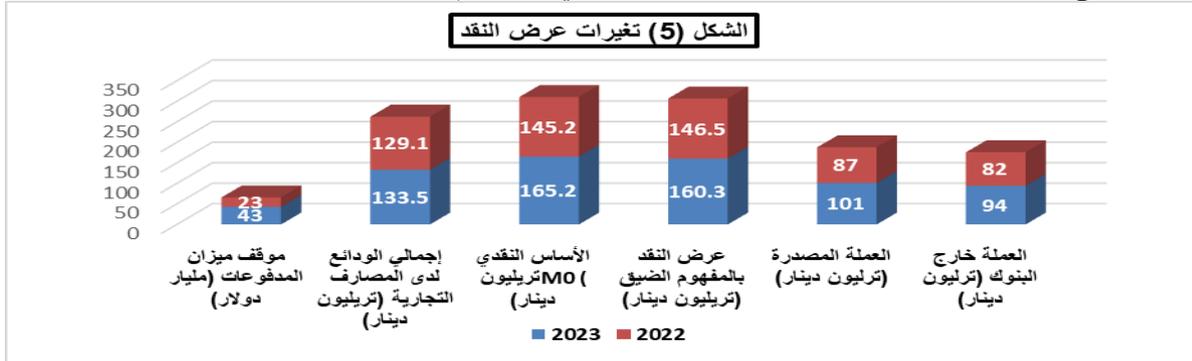
الجدول (3): أبرز المتغيرات المالية والنقدية للمدة 2004-2023

المتغير / السنة	النفقات العامة	الإيرادات الحكومية	الدين الداخلي	دين البنك المركزي على الحكومة	الاحتياطات	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	عرض النقد m1	سعر الفائدة السياسية	معدل التضخم
2004	32117000	32988850	6061000	0	10109000	1453	1453	1014900	6	26.8
2005	26375000	40435740	6593000	0	17846000	1472	1478	1139900	7	37.1
2006	38807000	49055544	5645000	0	26158000	1475	1396	1546000	8	53.1
2007	39031000	54964849	5193000	0	38375000	1267	1214	2172100	12	30.9
2008	59403000	80641040	4455000	0	58958000	1172	1180	2819000	16	12.7
2009	52567000	55243526	8434000	0	52224000	1171	1183	3730000	8	8.3
2010	64352000	70178233	9180000	0	59263000	1170	1185	5174300	6.5	2.5
2011	69640000	103989088	7446000	0	71119000	1170	1217	6247400	6	5.6
2012	90375000	119817000	6547000	0	81312000	1166	1222	6373600	6	6.1
2013	106873000	113840000	4255000	0	90097000	1232	1222	7383100	6	1.9
2014	86556000	105387000	9520000	0	76973000	1214	1206	7269200	4	2.2
2015	70398000	66470000	32142000	6225392	63435000	1190	1216	6543500	6	1.4
2016	67067000	54409270	47362000	16225392	53106000	1190	1303	7073300	4	2
2017	75490000	77422000	47678000	16225392	57893000	1190	1251	7116200	4	2
2018	80873000	106570000	41822399	14925392	76017000	1190	1195	7782900	4	4
2019	111723523	107566995	38331548	14125392	79918000	1190	1202	8677100	4	2
2020	76082443	63199689	64246550	40552392	78293000	1191	1351	103353000	4	8
2021	102849400	109081500	72030000	44452392	92526000	1450	1600	119549978	4	6.6
2022	116959600	161697400	69495700	44452392	140086000	1300	1500	146487925	4	5
2023	142435700	135681200	70557500	42643142	145257000	1300	15320	160318372	7	4

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي دائرة الإحصاء والأبحاث، وزارة المالية دوائر الموازنة والمحاسبة قسم التوحيد للمدة 2004-2023.

**3.3.1. الآثار النقدية لسياسة المالية:** يتضح من التحليل السابق أن العلاقة بين السياسة المالية والنقدية كانت ديناميكية ومتفاوتة التأثير عبر الفترات الزمنية المختلفة، حيث أن فترات التوسع المالي

مثل 2004-2007 و2016-2019 ترافقت مع استقرار نسبي في الاحتياطيات الأجنبية وسعر الصرف، مما عكس تكاملاً بين السياستين، حيث تم تمويل العجز من خلال الإيرادات المتزايدة وليس فقط عبر الدين الداخلي، أما خلال فترات التراجع المالي مثل 2012-2015، فقد أدى انخفاض الإيرادات إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض الداخلي، مما رفع الدين العام وأدى إلى استنزاف الاحتياطيات بسبب دفاعها عن العملة المصدرة، بينما لم تنجح السياسة المالية في توفير أدوات كافية لاحتواء هذه الضغوط دون اللجوء إلى التمويل بالعجز. وخلال المدة 2020-2023، شهد الاقتصاد توسعاً مالياً كبيراً مصحوباً بارتفاع الإيرادات، مما ساعد في تقليل نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن استمرار الاعتماد على التمويل النقدي عبر البنك المركزي يشير إلى مخاطر مستقبلية تتعلق بزيادة عرض النقد وتأثيرها المحتمل على التضخم واستقرار العملة، وتبرز أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في المستقبل لضمان استدامة الدين الداخلي دون الإضرار بالاحتياطيات الأجنبية أو زيادة الضغوط التضخمية، حيث إن استمرار الاعتماد على الاقتراض الداخلي والتمويل النقدي قد يؤدي إلى ضغوط أكبر على الاقتصاد في حال حدوث صدمات خارجية أو تقلبات في أسعار النفط. إذ ارتفع عرض النقد بمفهومه الضيق من 146.5 تريليون دينار في العام 2022 إلى 160.3 تريليون دينار في العام 2023، أما بمفهومه الواسع فقد ارتفع من 168.3 تريليون دينار إلى 181.0 تريليون دينار في العام 2023، كما بلغت العملة المصدرة والتي هي جزء من الأساس النقدي (عرض النقد) والذي يتضمن الاحتياطيات المصرفية لدى البنك المركزي، إذ بلغت 101 تريليون فيما بلغت العملة خارج البنوك 94 تريليون وتشكل 93% من الإجمالي، التغييرات المالية لا تمر دون ترك أثارها النقدية إذ شهد معدل التضخم العام انخفاضاً طفيفاً من 5.2% في 2022 إلى 4.4% في 2023 وهذا جاء على حساب الاحتياطيات الذي بين أثرها في العام 2024 كما لازالت فجوة سعر الصرف تؤثر بارتفاع مستويات الاسعار بسبب المضاربة في السوق مما ينعكس بصورة ضريبة غير مباشرة على بعض السلع والخدمات إذ بلغت الفجوة بين السعر الرسمي والموازي 12%.



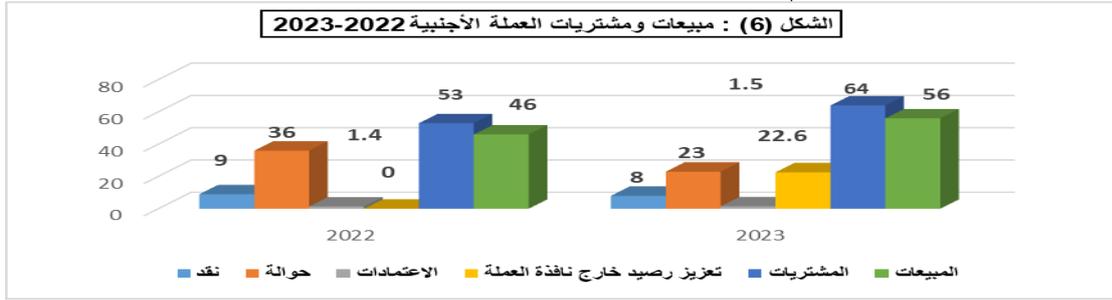
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2023.

أن الزيادة في عرض النقد تعكس سياسة توسعية تهدف إلى تعزيز السيولة في الاقتصاد او في المالية العامة عن طريق ارتفاع حجم المبيعات النفطية الى البنك المركزي وهذا يرفع سقف الانفاق الحكومي، او عن طريق ارتفاع عجز الموازنة المولد للدين الداخلي بدلالة خصم حوالات الخزينة والسندات التي انخفضت لكن ليس بالمستوى المطلوب في العام 2023 الى (45) بعد ان كانت (49) تريليون عام 2022 في جانب موجودات البنك المركزي والتي تشكل (22%) ويعزى الانخفاض الى تسديد وزارة المالية وإقرار الموازنة في وقت متأخر، أن ارتفاع حجم الدين الحكومي أدى الى ارتفاع الموجودات في الميزانية العمومية لدى البنك المركزي فقد ارتفع الأساس النقدي من (88) تريليون عام 2020 الى (165) تريليون عام 2023 وهذا يعكس سياسة توسعية خطيرة لان التوسع لا يعكس النشاط الاقتصادي في القطاع الحقيقي بل يعكس تنامي الانفاق الكلي الاستهلاكي، كما ان العملة خارج البنوك لازالت تشكل نسبة (60%) بالرغم من رفع نسبة الدفع الالكتروني الا ان الجهاز المصرفي لا يزال غير جاذب للسيولة المحلية.

وارتفعت مبيعات نافذة العملة الأجنبية لدى البنك المركزي خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، حيث بلغ إجمالي المبيعات في العام 2023 حوالي 56.103 مليار دولار، بينما ارتفع في العام 2024 إلى 80.969 مليار دولار معبرة عن زيادة بمقدار 25 مليار دولار بين عامي 2023-2024 مما أدى ذلك الى انخفاض الاحتياطيات الأجنبية بمقدار 13 مليار دولار، إذ انخفضت الاحتياطيات من 145 تريليون دينار في العام

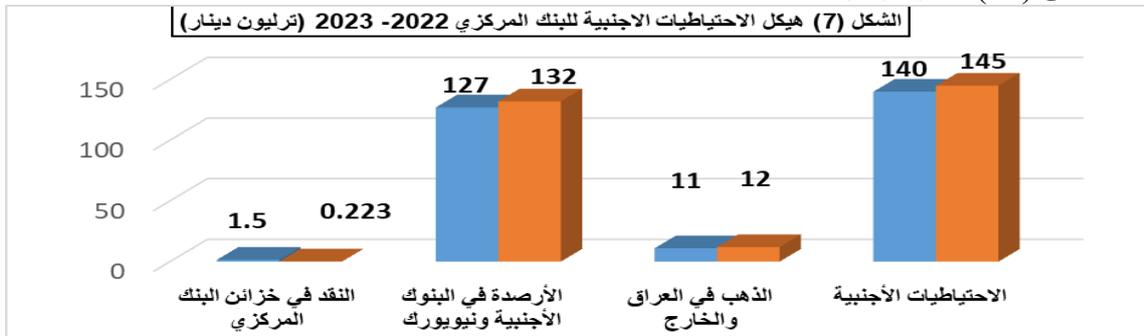
## تأثير عدم تكامل السياستين المالية والنقدية على الدين الداخلي في العراق للمدة 2004-2023

2023 الى 130 ترليون في العام 2024، كما أن إجمالي مشتريات البنك المركزي لعام 2023 بلغ 64.000، بينما ارتفعت إجمالي المشتريات في عام 2024 لتصل إلى 68.654 مليار دولار، مما يشير إلى زيادة قدرها 4.654 مليار دولار مقارنة بالعام السابق.



المصدر: بالاعتماد على البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي 2023.

**4.3.1- تحليل الوضع المالي والنقدي 2023-2024:** يمثل البنك المركزي العراقي السلطة النقدية التي تعد الركيزة الثانية من السياسة الاقتصادية، والمتمثلة بالسياسة النقدية، والتي يُعتبر من أبرز أهدافها - كما موضح في قانونه رقم (56 لسنة 2024) تحقيق الاستقرار النقدي، ويهدف هذا الاستقرار إلى خفض مستويات التضخم وتقليل حالة اللائقين في الاقتصاد والمحافظة على الاحتياطيات الدولية، إذ من أهداف البنك المركزي تحسين وضع الاحتياطيات (المستمددة قوتها من النفط) وبالتالي هناك خطورة من مغبة تقلبات أسعار النفط والكميات المصدرة حسب التغيرات الدولية، فهذا البنك معني بالمحافظة على هذه الاحتياطيات من أجل سلامتها للجيل الحالي والأجيال المقبلة، إذ ستكون سبباً لانهايار قيمة العملة المحلية إذا حدثت صدمة نفطية-مالية، وهذا البنك غذى النافذة في العام 2023 بقيمة (56) مليار دولار، فيما بلغت المبيعات في العام 2024 إلى (81) مليار دولار.



وبغية السيطرة على الآثار النقدية للسياسة المالية والتي تستهدف سعر الصرف الموازي اطلق البنك المركزي مجموعة من الاجراءات المتعلقة بالشمول المالي، وعلى الرغم من ارتفاع عدد بطاقات الدفع الإلكتروني إلى أكثر من (19) مليون بطاقة، وعدد الحسابات المصرفية إلى أكثر من (13) مليون حساب، وعدد المحافظ الإلكترونية إلى أكثر من (5) ملايين محفظة، بينما ما زالت نسبة العملة لدى الجمهور تتجاوز (90%) من العملة المصدرة.

### الاستنتاجات والتوصيات

#### أولاً: الاستنتاجات

1. تباين أداء السياسة المالية والنقدية: أظهرت البيانات أن هناك فترات شهدت تكاملاً واضحاً بين السياسة المالية والنقدية، كما حدث في 2004-2007 و 2016-2019، حيث كان هناك توازن بين نمو الإيرادات والإنفاق الحكومي، مما ساعد في تقليل الحاجة إلى الاقتراض الداخلي وتحقيق استقرار نقدي. بالمقابل، شهدت فترات مثل 2012-2015 ضعفاً في التنسيق بين السياستين، حيث أدى انخفاض الإيرادات إلى زيادة الدين الداخلي واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية.

2. الدين الداخلي كان أداة رئيسية لتمويل العجز: في الفترات التي شهدت انخفاضاً في الإيرادات، مثل 2012-2015 و 2020-2023، لجأت الحكومة إلى الاقتراض الداخلي بشكل مكثف، مما أدى

إلى ارتفاع الدين الداخلي بشكل كبير، ووصل في بعض الفترات إلى أكثر من 70 تريليون، مما يزيد من الأعباء المالية المستقبلية.

3. زيادة الاعتماد على التمويل النقدي غير المباشر: خلال الفترات التي شهدت أزمة مالية، مثل 2015-2023، اعتمدت الحكومة بشكل متزايد على خصم السندات واذونات الخزينة لدى البنك المركزي، مما أدى إلى ارتفاع الدين الممول من البنك المركزي من 6.2 تريليون في 2015 إلى 42.6 تريليون في 2023، مما يشير إلى تزايد مخاطر التضخم وضعف قدرة البنك المركزي على التحكم في السيولة النقدية.

4. تحسن الاحتياطات الأجنبية ودورها في دعم الاستقرار النقدي: سجلت الاحتياطات الأجنبية نموًا مستدامًا في بعض الفترات، حيث ارتفعت من 10 تريليون في 2004 إلى 145 تريليون في 2023، مما ساعد في دعم استقرار العملة خلال الفترات التي شهدت تراجع الإيرادات، لكن هذا التحسن لم يكن دائمًا، حيث شهدت بعض الفترات تراجعًا ملحوظًا كما حدث في 2012-2015، مما أدى إلى ضغوط على سعر الصرف.

5. انخفاض التضخم في الفترات التي شهدت انكماشًا اقتصاديًا: كان التضخم مرتفعًا في بعض الفترات مثل 2004-2007، حيث بلغ 53.1% في 2006، لكنه انخفض في الفترات التي شهدت تراجعًا في الإنفاق الحكومي، مثل 2015-2019، حيث استقر عند 2-8%، وهو ما يعكس العلاقة المباشرة بين السياستين التوسعية والتضخم.

6. ضعف استخدام أسعار الفائدة كأداة نقدية فاعلة: ظلت أسعار الفائدة مستقرة عند 4-6% في معظم الفترات، مما يشير إلى أن البنك المركزي لم يستخدمها كأداة رئيسية للتحكم في التضخم أو تحفيز الاستثمار، وهو ما قد يكون ناتجًا عن التركيز على استقرار السيولة النقدية والسيطرة على سعر الصرف أكثر من التوجه نحو سياسات نقدية أكثر ديناميكية.

## ثانياً: التوصيات

1. تعزيز التكامل بين السياسة المالية والنقدية: يجب أن يكون هناك تنسيق أوضح بين وزارة المالية والبنك المركزي لضمان عدم استخدام التوسع النقدي كبديل عن الإصلاحات المالية، بحيث يتم تقليل الاعتماد على التمويل غير المباشر من البنك المركزي عبر خصم السندات، والتركيز على تنويع مصادر التمويل من خلال تطوير السوق المالية وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

2. وضع سقف للتمويل النقدي للحكومة: وضع حدود قانونية واضحة لكمية التمويل الذي يمكن أن تحصل عليه الحكومة من البنك المركزي، بحيث لا يؤدي إلى توسع نقدي غير مسيطر عليه يزيد من الضغوط التضخمية ويضعف استقرار الاقتصاد على المدى الطويل.

3. إعادة هيكلة الدين الداخلي: نظرًا للارتفاع المستمر في الدين الداخلي، ينبغي تبني سياسات لإعادة هيكلة الدين من خلال إصدار سندات طويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة، وتشجيع الاستثمار المحلي لتمويل العجز بدلاً من الاعتماد المفرط على الاقتراض الداخلي قصير الأجل.

4. تعزيز الاحتياطات الأجنبية كمصدر للاستقرار النقدي: تبني سياسات لزيادة الاحتياطات الأجنبية من خلال تعزيز الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقليل الاعتماد على الاحتياطات لدعم العملة في الأوقات التي تشهد تقلبات في الإيرادات الحكومية.

5. ضبط الإنفاق الحكومي دون التأثير على النمو الاقتصادي: ينبغي تحقيق توازن بين تقليل العجز المالي وعدم التأثير السلبي على النمو الاقتصادي، بحيث يتم تقليص النفقات غير المنتجة، مثل الإنفاق الجاري المرتفع، مقابل زيادة الإنفاق الاستثماري الذي يعزز الإنتاجية ويخلق فرص عمل جديدة.

6. إصلاح النظام الضريبي وزيادة الإيرادات غير النفطية: لتقليل الاعتماد على التقلبات في أسعار النفط، ينبغي توسيع قاعدة الإيرادات الحكومية من خلال تطوير النظام الضريبي، وتحسين كفاءة التحصيل، وتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي.

8. تطوير سوق السندات المحلية: لتقليل الاعتماد على الاقتراض الداخلي من البنك المركزي، يجب تعزيز سوق السندات المحلية، بحيث يكون هناك طلب قوي من المستثمرين المحليين والدوليين، مما يخفف من الضغوط التمويلية على الحكومة، ويوفر مصادر تمويل بديلة أكثر استدامة.

9. ضبط الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي: لضمان استقرار السوق النقدي، يجب تقليل الفجوة بين السعرين من خلال سياسات نقدية أكثر شفافية، والحد من تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف، إلا عند الضرورة القصوى، مع تبني إجراءات لتحسين تدفقات العملة الأجنبية إلى السوق المحلية.

## المصادر

1. صالح، مظهر محمد، السياسة المالية والنقدية، والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011، ص4
2. علي، احمد ابراهيم، التضخم والسياسة النقدية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2009، ص5.
3. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، الموقع الاحصائي 2004-2023.
4. وزارة المالية العراقية، دائرة المحاسبة قسم التوحيد للمدة 2004-2024.
5. جريدة الوقائع العراقية اعداد الموازنة العامة الثلاثية.
6. Baumol, W. J., & Blinder, A. S. (2019). Economics: Principles and policy (14th ed.). Cengage Learning.
7. Blanchard, O. (2017). Macroeconomics (7th ed.). Pearson.
8. Mankiw, N. G. (2021). Principles of macroeconomics (9th ed.). Cengage Learning.
9. Stiglitz, J. E., & Rosengard, J. K. (2015). Economics of the public sector (4th ed.). W.W. Norton & Company
10. Bernanke, B. S. (2018). The Federal Reserve and the financial crisis. Princeton University Press.
11. Blinder, A. S. (2021). A monetary and fiscal policy handbook. Princeton University Press.
12. Mishkin, F. S. (2021). The economics of money, banking, and financial markets (13th ed.). Pearson.
13. Taylor, J. B., & Weerapana, A. (2020). Principles of economics. Cengage Learning.